الأمم المتحدة

A/C.3/73/SR.10

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والسبعون

Distr.: General
21 November 2018
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة العاشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين، ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، الساعة ١٥:٠٠

الرئيس: السيد سايكال ..... (أفغانستان)

المحتويات

تنظيم الأعمال

البند ٢٩ من جدول الأعمال: النهوض بالمرأة *(تابع)*

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

18-16684 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥:٠٥.

تنظيم الأعمال

١ - **الرئيس:** أبلغ اللجنة أن طلبا طُرح، في الجلسة السابقة، بإجراء تصويت على المقترح المقدم من وفد بوروندي بالتماس رأي قانوني بشأن الأساس القانوني لإدراج رئيس لجنة التحقيق المعنية ببوروندي في قائمة اللجنة الثالثة للمكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة المأذون لهم بتقديم تقارير إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين؛ وبشأن الأساس القانوني لحوار لجنة التحقيق مع اللجنة الثالثة، في ضوء الفقرة ٢٢ من قرار مجلس حقوق الإنسان ١٤/٣٩ المؤرخ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨.

٢ - **السيد شينغيرو** (بوروندي): تكلم في نقطة نظام، فطلب تعليق الإجراءات للسماح بإجراء مزيد من المشاورات.

٣ - *عُلِّقت الجلسة الساعة ١٥:١٠ واستؤنفت الساعة ١٥:٢٠.*

٤ - **السيد شينغيرو** (بوروندي): تكلم في نقطة نظام، فأوضح أنه لم يطلب تعليق الجلسة وإنما تأجيل المناقشة بموجب المادة ١١٦ من النظام الداخلي للجمعية العامة.

٥ - **الرئيس:** قال إنه وفقا للمادة ١١٦، سيُجرى تصويت مسجل على اقتراح قدمه ممثل بوروندي بتأجيل مناقشة مقترح بوروندي المتعلق بالتماس رأي قانوني.

٦ - **السيدة الموتشو** (المغرب) و**السيد الضحاك** (الجمهورية العربية السورية): قالا إن وفديهما يؤيدان الاقتراح الذي قدمته بوروندي.

٧ - **السيد مهيدي** (النمسا) و**السيدة كوراك** (الولايات المتحدة الأمريكية): تكلما في نقطة نظام، وتساءلا عما سيترتب على تأجيل المناقشة بموجب المادة ١١٦، وعن موعد عودة اللجنة لمناقشة هذه المسألة.

٨ - **السيد شينغيرو** (بوروندي): قال إنه طلب تأجيل المناقشة من أجل إتاحة الوقت لوفده للتشاور مع عاصمته ومع وفود أخرى، وكذلك لإجراء مشاورات مع الوفد الذي طلب إجراء تصويت مسجل على مقترح بوروندي التماس رأي قانوني. وأضاف أن وفده يحتاج إلى ٤٨ ساعة.

٩ - *أُجري تصويت مسجل على الاقتراح الذي قدمه ممثل بوروندي بأن تؤجل لمدة ٤٨ ساعة مناقشة اللجنة لمقترح بوروندي الداعي إلى التماس رأي قانوني.*

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، إثيوبيا، إريتريا، إكوادور، الإمارات العربية المتحدة، أنتيغوا وبربودا، إندونيسيا، أنغولا، أوزبكستان، أوغندا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، باكستان، البحرين، بروني دار السلام، بليز، بنغلاديش، بوركينا فاسو، بوروندي، بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، توغو، تونس، الجزائر، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية تنزانيا المتحدة، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جنوب أفريقيا، جيبوتي، زامبيا، زمبابوي، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سري لانكا، سنغافورة، السنغال، السودان، سورينام، سيراليون، الصين، طاجيكستان، العراق، غامبيا، غانا، غواتيمالا، غينيا، غينيا الاستوائية، فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، فييت نام، كازاخستان، الكاميرون، كوبا، كوت ديفوار، كينيا، ليبيا، مالي، مصر، المغرب، ملاوي، المملكة العربية السعودية، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، نيجيريا، نيكاراغوا، الهند، هندوراس، اليمن.

المعارضون:

الأرجنتين، إسبانيا، أستراليا، إستونيا، إسرائيل، ألبانيا، ألمانيا، أندورا، أوروغواي، أيرلندا، آيسلندا، إيطاليا، باراغواي، البرازيل، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بنما، البوسنة والهرسك، بولندا، بيرو، تشيكيا، الجبل الأسود، جورجيا، الدانمرك، رومانيا، السلفادور، سلوفاكيا، سلوفينيا، السويد، سويسرا، شيلي، صربيا، فرنسا، فنلندا، قبرص، كرواتيا، كندا، كوستاريكا، كولومبيا، لاتفيا، لكسمبرغ، ليتوانيا، ليختنشتاين، مالطة، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موناكو، النرويج، النمسا، نيوزيلندا، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليونان.

الممتنعون:

بوتان، تايلند، جامايكا، جمهورية كوريا، رواندا، الفلبين، فيجي، قطر، لبنان، ماليزيا، منغوليا.

١٠ - *اعتُمد الاقتراح بأغلبية ٦٧ صوتاً، مقابل ٥٦ صوتاً، وامتناع ١١ عضواً عن التصويت.*

١١ - **السيد حسين** (جزر القمر) و**السيد يوسف** (الصومال): قالا إن جهازيهما لم يعملا أثناء التصويت.

١٢ - **السيد خان** (أمين اللجنة): أشار إلى أن الوفود التي عليها مستحقات متأخرة لا يُسمح لها بالتصويت في اللجنة.

البند ٢٩ من جدول الأعمال: النهوض بالمرأة *(تابع)* (A/73/38، و A/73/263، و A/73/266، و A/73/285، و A/73/294 و A/73/301)

١٣ - **السيدة باه – تشانغ** (سيراليون): قالت إن التنفيذ الفعال لإعلان ومنهاج عمل بيجين والاتفاقات الدولية الأخرى التي تعزز تمكين المرأة والامتثال لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، يُعد شرطاً مسبقاً لتحقيق التنمية المستدامة. وأضافت أن سيراليون تعكف حاليا على إعداد تقريرها الدوري السابع عن تنفيذ الاتفاقية، وتأمل أن تقدمه إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة قبل نهاية عام ٢٠١٨. وتقر سيراليون بالحاجة إلى الاستثمار في تنمية المرأة، ولذا ستواصل التمسك بالبروتوكولات ذات الصلة المتعلقة بتمكين المرأة، بما في ذلك الإعلان الرسمي بشأن المساواة بين الجنسين في أفريقيا وحملة الأمين العام ”اتحدوا لإنهاء العنف ضد المرأة“.

١٤ - واستطردت بالقول إن الحكومة قد سنت قوانين ووضعت سياسات للتصدي للعنف ضد المرأة ولعدم تكافؤ علاقات القوى بين الرجل والمرأة. وتدرس حالياً استراتيجية وطنية للحد من تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، وستطلق أيضا عما قريبا استراتيجية وطنية لمواجهة زواج المراهقات والأطفال. وبالإضافة إلى ذلك، أُنشئت أمانة تعنى بقضايا الاتجار بالأشخاص، وتجري مواءمة قانون مكافحة الاتجار بالبشر لعام ٢٠٠٥ مع اتفاقية لاهاي بشأن حماية الطفل والتعاون في مجال التبني على الصعيد الدولي، ومع بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. وتوفر الحكومة تعليماً مجانياً بجودة عالية في جميع المدارس الحكومية والمدارس المدعومة من الحكومة، وهو ما سيعود بالنفع على الفتيات بوجه خاص.

١٥ - ومضت تقول إنه في أعقاب اعتماد مجلس الأمن للقرارين ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) المتعلقين بالمرأة والسلام والأمن، وُضعت خطة عمل وطنية لتنفيذ أحكام هذين القرارين تنفيذاً كاملاً. وقد ضمنت الحكومة حماية الحقوق الجنسانية من خلال اتباع نهج تدريجي في اعتماد وتنفيذ قوانين تتعلق بحظر العنف المنزلي والجنسي والمعاقبة عليه. وبدأت في إجراء مشاورات مع أصحاب المصلحة على الصعيد الوطني بهدف وضع الصيغة النهائية لسياسة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وبمجرد اعتماد هذه السياسة، ستستند إليها الحكومة في اتخاذ تدابير التشريعية لإنشاء لجنة معنية بالشؤون الجنسانية تهدف إلى تنفيذ إجراءات إيجابية تشمل تخصيص حصة لا تقل عن ٣٠ في المائة للنساء في مجال الحوكمة على جميع المستويات.

١٦ - **السيد إدريس** (مصر): تكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقال إن المجموعة تثني على استراتيجية الأمين العام بشأن التكافؤ بين الجنسين على نطاق المنظومة، وعلى التزامه بعدم التسامح إطلاقاً مع الاستغلال والانتهاك والتحرش الجنسي في منظومة الأمم المتحدة. وهي تؤكد من جديد دعمها للتنفيذ التام والفعال والمعجل لإعلان ومنهاج عمل بيجين والوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة. وترى أن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، اللذين يشكلان هدفا قائما بذاته من أهداف التنمية المستدامة وقضية جامعة تتخلل جميع الأهداف الأخرى، يقتضيان تمويلاً ملائماً وتنفيذاً ومتابعة على جميع المستويات.

١٧ - واسترسل قائلاً إن أوجه عدم المساواة لا تزال قائمة من حيث المشاركة في القوة العاملة، والقيادة، والدخل، والمعاشات التقاعدية، وظروف العمل. ولا تزال المرأة تعاني من الافتقار إلى فرص اللجوء إلى العدالة، والحصول على الرعاية الصحية الأساسية والتعليم والحماية الاجتماعية وغيرها من الخدمات التي تدعم قدرتها على إدرار الدخل، لا سيما في المناطق الريفية. ولا يزال العنف والتمييز يمارسان ضد النساء والفتيات، لا سيما في البلدان المتضررة من النزاع المسلح، أو التي ترزح تحت الحكم الاستعماري أو الاحتلال الأجنبي، أو التي تطبّق عليها تدابير قسرية انفرادية. كما أن تغير المناخ والكوارث الطبيعية، اللذين يشكلان تحدياً أمام تحقيق التنمية المستدامة، يؤثران بشكل غير تناسبي في النساء والفتيات. وينبغي أن تشارك المرأة في عمليات صنع القرار على جميع المستويات بغية الإسهام بمعارفها وخبراتها في الحد من مخاطر الكوارث والتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه.

١٨ - وأشار إلى أن أحد العوامل الهامة للنهوض بالمرأة يتمثل في توافر بيئة تصون السلام العالمي وتعزز وتحمي حقوق الإنسان والديمقراطية والتسوية السلمية للمنازعات. وينبغي تعزيز المشاركة السياسية للمرأة ودورها في تعزيز السلام والأمن. وينبغي إشراك الرجال والفتيان في تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

١٩ - وأفاد أن المجموعة قد عقدت بالمقر، بالتعاون مع كل من هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب نائبة الأمين العام، حواراً تفاعلياً رفيع المستوى، في ١٣ آذار/مارس ٢٠١٨، بشأن موضوع ''ممارسات مبتكرة لإدماج المرأة ماليا وتمكينها اقتصاديا، لا سيما المرأة الريفية: دروس مستفادة من الجنوب''، ومناقشة تفاعلية موضوعها ''التمكين الاقتصادي والإدماج المالي للمرأة''، في ٢٧ و ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١٨.

٢٠ - وشدد على الحاجة إلى اتخاذ تدابير لمنع جميع أشكال العنف الجنساني والتصدي لها والقضاء عليها، لا سيما قتل الإناث، وكفالة عدم تعرض النساء المنتميات إلى فئات ضعيفة لأشكال متعددة أو مستشرية من التمييز. وأكد التزام المجموعة بتعزيز حق المرأة والفتاة في التعليم على جميع المستويات، والقضاء على التفاوتات الجنسانية في الحصول على التعليم الثانوي والعالي، وكفالة حصول المرأة والفتاة على فرص التطوير الوظيفي والتدريب والمنح الدراسية والزمالات. ونوه بضرورة اتخاذ إجراءات إيجابية لبناء المهارات القيادية للنساء والفتيات، وضمان سلامتهن في البيئة المدرسية، ودعم النساء والفتيات ذوات الإعاقة في جميع مستويات التعليم.

٢١ - وأوضح أن تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع الجهود الإنمائية أمر بالغ الأهمية لتحقيق التنمية المستدامة، ومكافحة الجوع وسوء التغذية والفقر والمرض، وكفالة المشاركة الكاملة للمرأة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وأشار إلى وجوب تخصيص موارد كافية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في مكان العمل. وختم بالقول إن المجموعة تتطلع إلى زيادة التعاون الدولي والشراكة العالمية لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، بما في ذلك الوفاء بالالتزامات المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية، وتخفيف عبء الديون، والوصول إلى الأسواق، والدعم المالي والتقني، وبناء القدرات، وتحسين فرص وصول المرأة والفتاة إلى ميادين العلم والتكنولوجيا.

٢٢ - **السيد الضحاك** (الجمهورية العربية السورية): استهل كلمته مشيرا إلى أن أفرادا من تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام الإرهابي قتلوا بصورة وحشية، قبل عدة أيام فقط، ثروت فاضل أبو عمار البالغة من العمر ٢٥ عاما، وهي إحدى المدنيات اللواتي كان التنظيم قد اختطفتهن خلال هجومه على محافظة السويداء في تموز/يوليه ٢٠١٨. وقال إن هذه الجريمة النكراء ليست سوى الأخيرة في قائمة طويلة من الجرائم الوحشية التي ارتُكبت في حق المرأة السورية والتي لم تكن لتقع لولا الدعم الذي تقدمه إلى الجماعات المتطرفة الحكومات الفاسدة لبعض الدول المعروفة التي لا تفتأ تسخر ثرواتها المختلسة من دولارات النفط لنشر الفوضى والدمار في جميع أنحاء المنطقة.

٢٣ - وأضاف قائلا إن المرأة السورية تعرضت خلال السنوات السبع السابقة لأبشع أشكال الإرهاب التي تدعمها دول راغبة في نشر أيديولوجيات متطرفة لا ترى في النساء إلا متاعا أو رقيقا جنسيا. وأوضح أن النساء السوريات قد ذقن أيضا مرارة فقدان أحبتهن الذين قُتلوا في الحرب الإرهابية التي تُشن على وطنهن، بينما عانت أخريات منهن من الظروف المزرية في مخيمات اللجوء في بلدان مجاورة، حيث جرى في أحيان كثيرة إجبارهن على الزواج المبكر والاتجار بهن على أيدي عصابات إجرامية أو إكراههن على ممارسة البغاء من أجل كسب الرزق. وذكر أن إحدى دول الجوار، بوجه خاص، تستغل معاناة اللاجئين، بمن فيهم النساء والأطفال، كوسيلة لابتزاز الاتحاد الأوروبي للحصول على عضويته وإعفاء مواطنيها من تأشيرة الدخول إليه. وقال إن هناك نساء أخريات لا يزلن يعانين من نير الاحتلال الإسرائيلي، أو نتيجة لجرائم التحالف الدولي غير الشرعي، أو من التدابير القسرية الانفرادية التي تفرضها بعض الدول.

٢٤ - وأردف قائلا إنه بالرغم من الفظائع التي عايشتها النساء السوريات، يواصل بعضهن الاضطلاع بدور رئيسي في تعافي الجمهورية العربية السورية، ويشمل ذلك عملهن كوزيرات وكسفيرات في الخارج. وأفاد بأن منصب نائب رئيس جمهورية سوريا تشغله امرأة. وذكر أن المرأة السورية تعمل بنشاط في الهلال الأحمر السوري والأمانة السورية للتنمية، وفي أكثر من ١ ٤٠٠ منظمة غير حكومية مرخصة تعمل على الصعيد الوطني بأكمله.

٢٥ - وتابع يقول إن الجمهورية العربية السورية تعمل مع شركائها الدوليين، ووكالات الأمم المتحدة المعنية، والجهات المعنية الأخرى، بما في ذلك اللجنة الدولية للصليب الأحمر ومنظمات غير حكومية أجنبية، لتمكين المرأة والارتقاء بوضعها. وقال إن المرأة السورية تحصل

على خدمات الرعاية الصحية مجانا، في حين يتلقى أطفالها تعليما إلزاميا مجانيا. واختتم بالقول إن الجمهورية العربية السورية ستواصل مكافحة الجماعات المتطرفة التي امتهنت كرامة الكثيرات من النساء والفتيات وأخضعتهن للتعذيب وأزهقت أرواحهن، ولن يُسمح لهذه الجماعات بالمساس بالمكتسبات التي حققتها المرأة السورية على مدى عقود طويلة.

٢٦ - **السيدة بوشقر** (البحرين): قالت إن حكومة بلدها تحرص على ضمان اضطلاع كل من المرأة والرجل بدور عادل في الجهود الوطنية الرامية إلى تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وأفادت بأن البحرين قد أنشأت، في عام ٢٠٠١، المجلس الأعلى للمرأة، الذي عُهد إليه بصياغة ووضع خطط وسياسات وطنية لتحسين وضع المرأة وضمان دعم حقوقها بصورة كاملة. وقد وضع المجلس في الآونة الأخيرة إطارا وطنيا لتعزيز المساواة بين الجنسين وإدماج احتياجات المرأة في الخطط والسياسات. وذكرت أن الإطار ينص على إنشاء مرصد وطني لمؤشرات التوازن بين الجنسين وصياغة تقارير وطنية تقيم مدى فعالية سياسات البلد ومبادراته المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

٢٧ - وأضافت أن البحرين اعتمدت، في عام ٢٠١٧، قانونا جديدا للأسرة بغية تعزيز الحماية القانونية للأسر البحرينية وتعزيز التماسك الأسري. وأنشأت البحرين أيضا محاكم للأسرة، ونيابة عامة متخصصة لفض النزاعات الأسرية، ومكاتب للتوفيق الأسري، وصندوقا للنفقة، ومكاتب لحماية الأسرة في مديريات الشرطة في البلد.

٢٨ - وأردفت قائلة إن المرأة تشكل نسبة كبيرة من القوة العاملة في البلد و ٢٨ في المائة من أصحاب الأعمال التجارية - وتفوق هذه النسبة بكثير نظيرتها في بلدان أخرى بمنطقة الشرق الأوسط. وذكرت أن هيئة الأمم المتحدة للمرأة والمجلس الأعلى للمرأة قد أطلقا، في عام ٢٠١٧، جائزة الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة العالمية لتسليط الضوء على الجهود الرامية إلى تحقيق تكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة في جميع أنحاء العالم. وأضافت أن هيئة الأمم المتحدة للمرأة قد أنشأت مكتبا تمثيليا في البحرين في عام ٢٠١٧، وهو أمر من شأنه أن يدعم جهود التمكين التي يضطلع بها البلد ويعزز بقدر أكبر وضع البحرين كمركز معروف على الصعيد الدولي في مجال تمكين المرأة.

٢٩ - **السيدة باسين** (السنغال): قالت إن حكومة بلدها تنفذ حاليا، وفقاً لاستراتيجيتها الوطنية للعدل والمساواة بين الجنسين، برامج لدعم تمكين النساء والفتيات اللواتي يشكلن أكثر من نصف سكان السنغال. فعلى سبيل المثال، خُصصت موارد من الميزانية لوحدات الشؤون الجنسانية في ١١ وزارة بسبب قدرتها الكامنة على إحداث تغييرات كبيرة، وأُنشئت لجنة معنية بمباشرة الأعمال الحرة لتعزيز تمكين المرأة، كما استحدث برنامج للمنح الدراسية، بدعم من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، لمكافأة الفتيات من الأسر المحرومة المتفوقات في المجالات العلمية والمهنية والتقنية.

٣٠ - وأضافت أن السنغال قد اعتمدت قانونا يحظر ويجرم تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، ووضعت خطة عمل وطنية للتعجيل بالتخلي عن ختان الإناث. وبغية التخفيف من مخاطر وعواقب الإصابة بناسور الولادة الذي تتضرر منه خاصة النساء الفقيرات والأميات أو اللواتي يعشن في مناطق نائية، وفرت الحكومة علاج ناسور الولادة وإجراء الولادات القيصرية مجانا. وقالت إن وفد بلدها يقدم منذ عام ٢٠٠٧، بالنيابة عن المجموعة الأفريقية، مشروع القرار المتعلق بدعم الجهود الرامية إلى القضاء على ناسور الولادة، الذي اعتُمد دائما بتوافق الآراء. وأوضحت أن مشروع القرار الذي سيُقدَّم في الدورة الحالية سيسلط الضوء على التقدم المحرز والصعوبات المصادفة في مكافحة هذه الإصابة.

٣١ - واختتمت بالقول إن السنغال أنشأت لجانا إقليمية ولجنة تقنية وطنية للتصدي للعنف الجنساني، وذلك بغية القضاء على جميع أشكال العنف الموجه ضد النساء والفتيات. وبغية تحسين إجراءات جمع ورصد وتحليل البيانات ذات الصلة في إطار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، استنت الحكومة استعراضا سنويا لمدى إدراج البعد الجنساني في السياسات العامة.

٣٢ - **السيدة فوفانا** (بوركينا فاسو): قالت إن حكومة بلدها قد التزمت بحزم، منذ اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بالهيكل الإنمائي الجديد من خلال اعتماد الخطة الوطنية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠، التي تدعو إلى تآزر أدوار الرجل والمرأة في عملية التنمية وفي الأسرة من خلال القضاء على أوجه عدم المساواة القائمة. وأضافت أن السياسات والاستراتيجيات القطاعية التي أنشأتها حكومة بلدها أسهمت في حماية وتعزيز حقوق المرأة، والنهوض بتمكينها وزيادة مشاركتها في عملية التنمية وفي عملية صنع القرار.

٣٣ - وأردفت قائلة إنه في ضوء استمرار الفجوة بين الجنسين في الحصول على العمل المدفوع الأجر، وتزايد الصعوبات التي تواجهها

المرأة في العثور على عمل أو العمل لحسابها الخاص، ومحدودية ملكية النساء للأراضي، يتعين على كل دولة اتخاذ تدابير للقضاء على عدم المساواة بين الجنسين من أجل تمكين المرأة من تحقيق التمكين الاقتصادي من خلال المساواة في الحصول على العمل والأراضي والوسائل اللازمة للعمل لحسابها الخاص. وذكرت أن من بين الآليات الوطنية الهامة القائمة في هذا الصدد: صندوق لدعم الأنشطة المدرة للدخل لصالح المرأة؛ وبرنامج يهدف إلى تمكين المرأة من المساهمة الفعلية في الثروة الوطنية وكفالة النهوض بها؛ وقانون لمكافحة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث؛ وبرنامج للحد من البطالة والعمالة الناقصة في أوساط الشباب والنساء؛ وخطة عمل متعددة القطاعات لتنفيذ خارطة طريق الاتحاد الأفريقي بشأن العائد الديمغرافي.

٣٤ - واختتمت بالتشديد على ضرورة أن يتخذ المجتمع الدولي تدابير طويلة الأجل لتكثيف الجهود الرامية إلى تحسين وضع المرأة، حيث إن القضاء على عدم المساواة بين الجنسين شرط لا غنى عنه من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي المستدام.

٣٥ - **السيدة سورتو روساليس** (السلفادور): قالت إن بلدها قد أحرز مؤخرا تقدما كبيرا في المجال التشريعي مع اعتماد قانون المساواة والإنصاف والقضاء على التمييز ضد المرأة، وقانون شامل خاص بشأن حياة خالية من العنف ضد المرأة. وأضافت أنه جرى صياغة سياسة وطنية لتمكين المرأة من التمتع بحياة خالية من العنف، وهي تمثل إطار استراتيجيا وسياسيا طويل الأجل وتتضمن تدابير من قبيل الكشف عن العنف ضد المرأة بجميع مظاهره ومنع حدوثه ومعاقبة مرتكبيه.

٣٦ - وشددت على أن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة أمران أساسيان لتحقيق التنمية والحوكمة والسلام والأمن. وأفادت بأن حكومة بلدها أطلقت، في تموز/يوليه ٢٠١٧، خطة عملها الوطنية الأولى بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، مما يعكس التزاما متزايدا بحقوق المرأة، ولا سيما في مجالي بناء السلام والأمن. وذكرت أن السلفادور هي أيضا أحد البلدان الخمسة في المنطقة التي تنفذ، بصورة ريادية، ”مبادرة تسليط الضوء“ التي تهدف إلى القضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة والفتاة. وقالت إنه تم، بموازاة ذلك، إطلاقُ استراتيجية لمنع قتل الإناث والعنف الجنسي وإنشاءُ نظام وطني للإنذار بشأن حالة العنف ضد المرأة وإطلاقُ حملات إعلامية من أجل تحسين الاستجابة والإبلاغ عن هذا العنف.

٣٧ - وأوضحت أن حكومة بلدها اعتمدت، في ضوء التزامها الراسخ بتلبية احتياجات فئات النساء اللاتي يعانين من أشكال متعددة من التمييز والعنف، ومنهن النساء المسنات ونساء الشعوب الأصلية والنساء ذوات الإعاقة والنساء المهاجرات، خطةً وطنية للمساواة تركز على مجالات مثل الاستقلال الاقتصادي والرعاية والحماية الاجتماعية، وتعميم مبدأ المساواة وعدم التمييز. وقالت إنه يجري تعزيز حق المراهقين في الحصول على رعاية صحية شاملة وفي الوقت المناسب وذات نوعية جيدة، مع التركيز على الصحة الجنسية والإنجابية. واختتمت كلمتها بالقول إنه على الرغم من إحراز تقدم كبير في التغلب على التمييز، يتعين على الدول أن تواصل التنسيق مع جميع المنظمات المعنية من أجل الوفاء بالالتزامات التي جرى التعهد بها.

٣٨ - **السيدة شدياق** (لبنان): قالت إن لبلدها تاريخا طويلا من المساهمات في تعزيز حقوق المرأة والفتاة، وعبرت عن فخر وفد بلدها بوجود خبيرة لبنانية تعمل في اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة منذ عام ٢٠١٣، هي السيدة نهلة حيدر. وأضافت أنه، على مدى السنة الماضية، تشكلت حركات للتوعية والتنديد بالعنف وبالتحرش الجنسي المرتكبين ضد المرأة، مما أدى إلى فتح حوار صادق وديناميي في المجتمعات في جميع أنحاء العالم. وفي هذا السياق، قالت إن حكومة بلدها تقر بمسؤوليتها عن حماية المرأة والفتاة والنهوض بهما. وأفادت بأن مجلس الوزراء قد أقر مشروع قانون بشأن التحرش الجنسي في مكان العمل، وسيجري التصويت عليه قريبا في البرلمان. وقد ألغى لبنان قانونا يُجنِّب المتهمَ بالاغتصاب الملاحقةَ الجنائية إذا تزوج من الضحية.

٣٩ - وقالت إن وفد بلدها ينوه بالجهود التي يبذلها المجتمع المدني اللبناني، عن طريق المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية، من أجل التوعية بالزواج المبكر والزواج بالإكراه. وشددت على أنه يجب السماحُ للمجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان بالاضطلاع بعملهم دونما عوائق أو خوف من الانتقام وفي ظل الاحترام الكامل للحرية والديمقراطية وسيادة القانون، وأنه ينبغي الاعتراف بهم كشركاء ذوي مصداقية في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا. وقالت إن حكومة بلدها ملتزمة بتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وتوفير التعليم للجميع والصحة الجنسية والإنجابية، ومكافحة التمييز وجميع أشكال العنف. وتحقيقا لهذه الغاية، شددت على ضرورة الحد من الثغرات القانونية المتعلقة بحماية المرأة وتوسيع نطاق الجهود الرامية إلى منع وإنهاء جميع أشكال العنف ضد المرأة والفتاة في المجالين العام والخاص.

٤٠ - ومضت تقول إن من دواعي الأسف أن يستمر التمييز والعنف ضد النساء والفتيات في العديد من مناطق العالم. إذ تعتبر النساء والفتيات في كثير من الأحيان أول ضحايا لتفاوتات تاريخية وهيكلية تضر على نحو خطير بحقوقهن وحرياتهن الأساسية. وقالت إن حكومة بلدها تدرك التحديات التي يمثلها وجود عدد كبير من اللاجئين السوريين النازحين في أراضيها، وبعض هؤلاء هم من ضحايا العنف الجنسي، والتحرش، والزواج المبكر والزواج بالإكراه. واختتمت بالقول إن تحقيق المساواة للمرأة هو علامة الحضارة الحقيقية، وقد آن الأوان لكي تتمتع النساء والفتيات بحقوقهن كاملةً.

٤١ - **السيدة ليون موريبو** (كوستاريكا): قالت إنه ما زال هناك الكثير مما ينبغي القيام به إذا ما أريد تحقيق الهدف ٥ من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بالمساواة بين الجنسين، ومما يبين ذلك أن من أصل ١٩٦ وفدا تناول الكلمة خلال المناقشة العامة في الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة، لم تكن الوفود الممثلة بنساء إلا ١٨ وفدا فقط.

٤٢ - فالمساواة بين الجنسين ينبغي أن تكون هدفا للبلدان الملتزمة بالتعايش الشامل والديمقراطي والمستدام. ولقد حققت حكومة كوستاريكا، من جهتها، التكافؤ بين الجنسين في مجلسها الوزاري للمرة الأولى في تاريخها في عام ٢٠١٨، بعد ١٠ سنوات على شروعها في تنفيذ سياستها الوطنية للمساواة والإنصاف بين الجنسين، أما سياستها الوطنية الجديدة في هذا المجال فتشكل صكا متعدد الأبعاد يتألف من أربعة عناصر رئيسية هي: التغيير الثقافي، وتوزيع الوقت، والثروة، والسلطة. وتشكل أيضا مسألة تمكين المرأة اقتصاديا أولوية قصوى، بالنظر إلى ما لها من تأثير لا جدال فيه في تحقيق أشكال أخرى من الاستقلال الذاتي. وبناء على ذلك، وضعت خرائط طريق واستراتيجيات لحماية استقلال المرأة الجسدي والجنسي، ذلك أن المرأة المستقلة والمتمتعة بالحرية الذاتية قادرة بشكل أفضل على كسر حلقات الفقر والتمييز والعنف. وتم أيضا وضع سياسة وطنية للتصدي للعنف الجنساني ومنعه وتوفير الحماية منه، وقد أعلنت السلطة التنفيذية في آب/أغسطس ٢٠١٨ أن منع العنف ضد المرأة والتصدي له يشكلان أولوية وطنية.

٤٣ - وأثنت على عمل الأمين العام ووكالات الأمم المتحدة للقضاء على الاستغلال والتحرش الجنسيين داخل المنظمة، وقالت إنه يجب إنزال أشد العقوبات بمرتكبي هذه الجرائم. وينبغي أن تكون المنظمة مثالا يحتذى كمكان خال من التحرش والتمييز، يتم فيه إحراز تقدم حاسم نحو تحقيق الأهداف التي حددها المجتمع الدولي بشأن وضع المرأة.

٤٤ - **السيد حسين** (جزر القمر): قال إن خطة عام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ قد شددتا كلتاهما على أن تحقيق التنمية المستدامة لن يكون ممكنا ما دام نصف البشرية محروما من حقوق الإنسان الخاصة به. وللحد من أوجه عدم المساواة والقضاء على جميع أشكال التمييز والعنف ضد المرأة والفتاة، يجب ألا يقتصر حقهما على المساواة في الحصول على التعليم الجيد والموارد الاقتصادية وفرص العمل والمناصب القيادية فحسب، بل يجب أيضا منحهما فرصا متساوية للمشاركة في الحياة السياسية.

٤٥ - وقال إن حكومته ملتزمة بالتنفيذ الفعال لإعلان ومنهاج عمل بيجين، بعد ٢٣ عاما من اعتمادهما، وإن أوضاع المرأة والفتاة في جزر القمر قد تحسنت تحسنا كبيرا في مجالات من قبيل التعليم والصحة. وتضع استراتيجية النمو الاقتصادي والحد من الفقر في قائمة أولوياتها النمو المنصف وتمكين المرأة. ونتيجة لذلك، زاد عدد النساء العاملات في الوظائف العليا في المؤسسات الوطنية، بما في ذلك على المستوى الوزاري، بمقدار ثلاثة أمثال تقريبا خلال العقد الماضي.

٤٦ - وتقوم الحكومة، في إطار مكافحتها لأوجه عدم المساواة والفقر المدقع والبطالة والعنف، بتيسير الحصول على القروض الصغيرة، وخصصت أموالا في إحدى المؤسسات المصرفية الوطنية لكي تستخدمها النساء والأطفال. وتشغل المرأة مكانة مهمة في مجتمع جزر القمر، ولن تدخر حكومته جهدا في التصدي لأوجه التفاوت الاجتماعي والعنف ضد المرأة والفتاة والأمية والجوع والفقر.

٤٧ - **السيد ياريمينكو** (أوكرانيا): قال إن الحكومة، اعترافا منها بالتزامها بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، أقرت برنامجا اجتماعيا حكوميا لضمان المساواة في الحقوق والفرص للنساء للفترة الممتدة إلى عام ٢٠٢١ وأنشأت منصب المفوض الحكومي المعني بسياسة المساواة بين الجنسين لتعزيز تنسيق ورصد التزامات الحكومة بتحقيق المساواة بين الجنسين.

٤٨ - وخلال الفترة التي باشرت فيها أوكرانيا مؤخرا ولايتها كعضو غير دائم في مجلس الأمن، نجحت في تطبيق خطة عملها الوطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) من أجل زيادة مشاركة المرأة في صنع القرار في مجالات الأمن الوطني والدفاع وصنع السلام، وضمان حماية المرأة والفتاة، ومنع العنف الجنساني والتصدي له.

كما أدرجت الميزنة المراعية للمنظور الجنساني في الاستراتيجية الوطنية لتطوير إدارة الأموال العامة.

٤٩ - وشكل الارتقاء بوضع مكتب هيئة الأمم المتحدة للمرأة في أوكرانيا إلى مستوى المكتب القطري في وقت سابق من هذا العام خطوة هامة نحو توسيع وتعميق الشراكة مع هذه الهيئة، ومن شأنه أن يعزز الآليات الوطنية لحماية تكافؤ الرجل والمرأة في الحقوق والفرص.

٥٠ - وقد جلب العدوان الأجنبي ضد أوكرانيا الخوف وانعدام الأمن لأغلبية النساء والفتيات في الأراضي المحتلة في أوكرانيا، بما في ذلك القرم ودونباس، وتعزز الحكومة جهودها من أجل حمايتهن وتمكينهن في جميع مجالات الحياة. وجرى اعتماد خطة عمل وطنية فيما يتعلق بالتوصيات الواردة في الملاحظات الختامية للتقرير الدوري الثامن المقدم من أوكرانيا بشأن تنفيذها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. ولقد أصبحت وزارة الشؤون الخارجية مؤخرا أول مؤسسة حكومية تنضم في أوكرانيا إلى الحركة التضامنية ''الرجل نصير المرأة'' (HeForShe)الرامية إلى إذكاء الوعي العام، فمن الواضح أن التنمية المستدامة سيتعذر تحقيقها بدون تمتع النساء والفتيات والرجال والفتيان تمتعا كاملا بالمساواة في الحقوق.

٥١ - **السيدة بوبي** (غانا): قالت إن النهوض بالمرأة مسألة لا تتعلق باحترام حقوق الإنسان لجميع الأشخاص فحسب، بل تشكل أيضا أداة حيوية لتحقيق التنمية المستدامة والسلام والأمن. فانعدام المساواة الهيكلية والمؤسسية بين الجنسين هو السبب الجذري للعنف ضد المرأة. وعلى الرغم من الإطار الشامل الذي توفره اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وخطة عام ٢٠٣٠ والخطة الحضرية الجديدة، فإن تحقيق أهداف هذه الصكوك وغاياتها المتعلقة بالمرأة والفتاة لا يزال بعيد المنال؛ وما نقص تمثيل المرأة في الأدوار العامة المتعلقة بصنع القرار إلا مؤشر على خطة لم يكتمل إنجازها. وأضافت أن وفد بلدها يثني، من ثم، على العمل الاستثنائي الذي تضطلع به شبكة القيادات النسائية الأفريقية وشركاؤها. وقالت إن حكومة بلدها يسرت أيضا المشاورات بشأن تنقيح مشروع قانون للمساواة بين الجنسين، وعززت الجهود الرامية إلى مساعدة المرأة من الناحية المالية عن طريق مركز التمويل البالغ الصغر والقروض الصغيرة.

٥٢ - ويلزم اتخاذ إجراءات متضافرة على الصعيدين الوطني والدولي للتصدي للتحرش الجنسي، الذي يشكل جزءا من سلسلة متواصلة من العنف الجنساني. ولا يمكن بعد اليوم تجاهل آثاره السلبية على المرأة في الاضطلاع بأدوارها في المجالات الاقتصادية والسياسية في المجتمع. ويشكل سن قوانين لتوفير الحماية للمرأة خطوة أولى هامة. وعلى الرغم من أن غانا قد اعتمدت قوانين وطنية ذات صلة، لا يزال من المتعين القيام بالكثير.

٥٣ - وفي إطار التصدي للعنف الجنساني، أطلقت الحكومة أيضا حملة وطنية بشأن وضع حد لزواج الأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه، ووضعت إطارا لإنهاء زواج الأطفال يغطي فترة عشر سنوات ويقترن بخطة تنفيذية متجددة، وأعدت تشريعات مثل تعديل قانون الميراث بلا وصية ومشروع قانون بشأن حقوق الملكية للزوجين.

٥٤ - ويجب أن تواصل الأمانة العامة والدول الأعضاء تخصيص الموارد لمعالجة مسألتي المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

٥٥ - **الآنسة مطر** (الإمارات العربية المتحدة): قالت إن عام ٢٠٢٠ سيصادف الذكرى الخامسة والعشرين لاعتماد إعلان وبرنامج عمل بيجين، وهذا مَعلم هام ينبغي أن يُشَجِّع المجتمع الدولي على مضاعفة جهوده الرامية إلى تحقيق المساواة بين الجنسين وتعزيز تمكين المرأة. ويكفل دستور الإمارات العربية المتحدة المساواة في الحقوق والمسؤوليات لكل مواطنيها، نساء ورجالا، وترى حكومتها بأن تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين هما شرطان أساسيان لا غنى عنهما لبناء مجتمعات عادلة ومتسامحة. ولتحقيق هذا الهدف، عززت حكومتها تشريعاتها المتعلقة بالمساواة في الأجور بين الرجل والمرأة، واعتمدت قوانين لتعزيز احترام حقوق المرأة. ويسعى بلدها أيضا إلى زيادة عدد النساء في المناصب القيادية ومراكز صنع القرار. وتشغل المرأة حاليا ما يقرب من ثلث مناصب أعضاء مجلس الوزراء.

٥٦ - وأضافت أن المكانة المتقدمة التي وصلت إليها المرأة في دولة الإمارات تحققت بفضل دعم وتوجيه سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك، الرئيس الأعلى لمجلس تنمية الأسرة، ورئيس المجلس الأعلى للأمومة والطفولة ورئيس الاتحاد النسائي العام. ولقد وضعت هذه الهيئات الثلاث الاستراتيجيات والسياسات الوطنية لتمكين المرأة من القيام بدور رئيسي في تنمية البلد، تمشيا مع خطة التنمية الوطنية، ورؤية الإمارات لعام ٢٠٢١، والمعايير الدولية. ويسعى مجلس الإمارات للتوازن بين الجنسين أيضا إلى تعزيز المساواة بين المرأة والرجل، مما يمكن أن يؤثر تأثيرا إيجابيا هاما في الاقتصاد والجهود الرامية إلى تعزيز السلام والأمن.

٥٧ - وقالت إن الإمارات العربية المتحدة تؤيد تماما الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، ولقد أدرجت مسألة تمكين المرأة ضمن

أولويات السياسة الخارجية. كما تؤيد بقوة مبادرة ”كل امرأة وكل طفل في كل مكان“ للحد من وفيات الأمهات والرضع. وأشارت إلى أن بلدها استضاف مكتب الاتصال التابع لهيئة الأمم المتحدة للمرأة لدول الخليج العربية، وسيواصل تقديم الدعم لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، التي وقعت مؤخرا على مذكرة تفاهم مع وزارة الدفاع الإماراتية والاتحاد النسائي العام من أجل توفير التدريب المتخصص لإعداد ضابطات الجيش للعمل في بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في منطقة الشرق الأوسط.

٥٨ - **السيدة روزا سوازو** (هندوراس): قالت إن على الدول أن تستفيد من الاهتمام الدولي المتزايد المخصص لضرورة القضاء على العنف ضد المرأة، وأن تكثف جهودها الرامية إلى تحسين حياة المرأة والفتاة عن طريق تنفيذ برامج شاملة ومتعددة الأبعاد لا تقتصر على مكافحة العنف ضد المرأة فحسب، بل تتيح أيضا الحصول على التعليم والائتمان والرعاية الصحية والتمتع بالأمن الغذائي. ونوهت على وجه الخصوص بأن هندوراس من البلدان التي تطبق ”مبادرة تسليط الضوء“ في المنطقة.

٥٩ - وقالت إن زيادة الوعي بالروابط بين العنف الجنساني والجهات من غير الدول، مثل العصابات، من شأنه إن يعزز تعميم مراعاة المنظور الجنساني في التحقيقات التي تجريها الهيئات الوطنية والدولية لحقوق الإنسان. ولقد اتخذ العنف ضد المرأة أشكالا مختلفة في جميع أنحاء العالم ويجب الاعتراف بتلك الخصوصيات من أجل وضع الحلول المناسبة والكاملة.

٦٠ - وتعكف هندوراس على تنفيذ برامج مختلفة لدعم تنمية المرأة وتعليمها ورعايتها الصحية ومشاركتها النشطة في المجتمع، ومنها على الأخص برنامج ”مدينة المرأة“ (”Ciudad Mujer“)، وهو عبارة عن جهود مشتركة بين الوكالات يشارك فيها ١٦ كيانا حكوميا. ونظرا لأن ٤٤ في المائة من النساء والفتيات في هندوراس يعشن في المناطق الريفية ولأن الاستقلال الاقتصادي للمرأة أمر أساسي لمكافحة جميع أشكال العنف الجنساني، تم في عام ٢٠١٥ وضع برنامج مالي يعرف باسم CrediMujer (الائتمان المخصص للنساء) لتلبية احتياجات المرأة الريفية.

٦١ - **السيدة هيليبرانت** (جزر البهاما): قالت إن حكومة بلدها تولي اهتماما خاصا لمسائل الاتجار بالأشخاص، والعنف ضد المرأة، والتمكين الاقتصادي للمرأة. ونوهت بأن إدارة الشؤون الجنسانية والأسرية، وهي الآلية الوطنية المكلفة بتعزيز النهوض بالمرأة وتمكينها، قد قامت، أو اقترحت القيام، بعدة مبادرات من بينها تنفيذ خطة استراتيجية خمسية من أجل تحسين نوعية الحياة في جزر البهاما؛ وتنفيذ خطة استراتيجية وطنية لإنهاء العنف الجنساني؛ وعقد اجتماعات منتظمة مع المنظمات غير الحكومية والأشخاص المهتمين لتبادل المعلومات عن المسائل التي تمس المرأة والرجل؛ واستعراض سياسة وطنية للمساواة بين الجنسين لتقديمها إلى مجلس الوزراء؛ والمشاركة في اللجنة المشتركة بين الوزارات المعنية بالاتجار بالأشخاص.

٦٢ - وأفادت بأن جزر البهاما أقامت شراكات مع وكالات وطنية وإقليمية ودولية ساعدت على استعراض الشواغل المتعلقة بالنهوض بالمرأة على الصعيد الوطني. وكان هناك تعاون مستمر مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومؤسسة التنمية للبلدان الأمريكية ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية.

٦٣ - وأضافت أن حكومة بلدها توجه أيضا دعوة دائمة إلى جميع المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة المواضيعية للأمم المتحدة، وتؤيد تماما الغرض من تقديم التقارير الوطنية وكذلك عملية إعدادها. وأكدت أن جزر البهاما ستقدم، على الرغم من أنها دولة جزرية صغيرة نامية ذات قدرات محدودة، تقريرها الدوري السادس إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة في وقت لاحق من الشهر الحالي. وهي ملتزمة بحماية جميع حقوق الإنسان والنهوض بالنساء والفتيات وتمكينهن.

٦٤ - **السيدة فييرا** (كابو فيردي): قالت إن حكومة بلدها ملتزمة بصياغة سياسات ترمي إلى معالجة العوائق التي تحول دون النهوض بالمرأة والفتاة. فحقوق المرأة هي من حقوق الإنسان، وإدماج المرأة والنهوض بها يسهمان في إقامة مجتمعات مستدامة وقادرة على الصمود. وأضافت أن المساواة بين الجنسين وتكافؤ الفرص مكرسان في الدستور، واسترشدت بهما الحكومة في تنفيذ الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق المرأة على الصعيد الوطني.

٦٥ - وذكرت أن عدة خطط وسياسات وطنية قد اعتُمدت في مجالات التكافؤ بين الجنسين في التعليم، وحصول الجميع على التعليم، والمساواة بين الجنسين، ومكافحة العنف الجنساني ومساعدة الضحايا، ومكافحة الاتجار بالأشخاص. ووُضعت أيضا سياسات جديدة لتعزيز القدرات والأطر القانونية لتحسين تنظيم الأسرة، وخدمات رعاية الصحة الإنجابية، والحقوق الإنجابية وفقا لالتزامات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وإعلان ومنهاج عمل بيجين. وعلاوة

على ذلك، يجري تحسين المشاركة والقيادة السياسيتين لضمان تمثيل أوسع للمرأة في مناصب صنع القرار.

٦٦ - وأشارت إلى أنه لا تزال هناك تحديات كبرى ماثلة، وبخاصة فيما يتعلق بالأشكال المتعددة والمتداخلة للتمييز ضد النساء والفتيات. ولذا، تدعو الحاجة إلى السياسات والموارد الشاملة، وتحسين الإدماج المالي للنساء الضعيفات اللاتي ليس لديهن موارد وممتلكات اقتصادية. ويجب أيضا التصدي لتأنيث الفقر. وفي غمار التغلب على هذه التحديات، ستسنح الفرصة لتنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

٦٧ - **السيدة بن عتيق** (ليبيا): قالت إنه ليس هناك شك في أن بمقدور المرأة أن تقوم بدور محوري في مبادرات التنمية المستدامة. بيد أن الحالة السياسية والأمنية الصعبة تحول دون إعمال العديد من النساء الليبيات لحقوقهن والمشاركة الكاملة في الانتعاش الوطني. واستدركت قائلة إن ليبيا ستواصل، مع ذلك، السعي جاهدة لتحقيق التمكين السياسي والاقتصادي والاجتماعي للمرأة وضمان مشاركتها في جميع الخطط والمشاريع الإنمائية. وأفادت بأن المجلس الرئاسي أنشأ، تحقيقا لهذه الغاية، مكاتب لتمكين المرأة في عدد من الوزارات والمؤسسات الحكومية بهدف تيسير مشاركة المرأة في الحياة السياسية، وشاركت المرأة أيضا في صياغة الدستور الجديد الذي ينص على المساواة بين الجنسين، وعدم التمييز، والمشاركة العادلة للمرأة في المناصب القيادية.

٦٨ - وأضافت أن الحكومة أصدرت مرسوما يتعلق بتقديم المساعدة إلى النساء والفتيات اللاتي تعرضن للاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي أثناء الاضطرابات السياسية التي حدثت في عام ٢٠١١. وأصدرت وزارة العدل أيضا مرسوما ينص على إنشاء صندوق خاص لضحايا العنف الجنسي وتقديم المساعدة القانونية والاجتماعية لهؤلاء الضحايا.

٦٩ - وقالت إن حكومة بلدها تدين بشدة جميع أشكال الاتجار بالأشخاص، وخاصة الاتجار بالنساء والفتيات. ولذا جرت مواءمة القوانين الوطنية المتعلقة بالاتجار بالبشر مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وأُرسي تعاون وثيق مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وإدارة عمليات حفظ السلام من أجل تعزيز آليات العدالة الجنائية وإنفاذ القانون واستتباب الأمن، ولا سيما في جنوب البلد.

٧٠ - **السيد لوكسين جونيور** (الفلبين): استعرض عددا من الأمثلة التاريخية عن أعمال النهب وعمليات الاغتصاب التي تحدث أثناء الحرب وسبل منع هذه الجرائم أو المعاقبة عليها، وقال إن الحرب لئن كنت توفر في كثير من الأحيان خلفية نفسية تهيئ التسلط على المرأة فإن الرجال ليسوا عبيدا لرغباتهم الأولية ويمكن أن يستجيبوا لضبط السلوك. وأكد أن الاتجار بالأشخاص لأغراض الاستغلال الجنسي موجود في جميع المجتمعات بغض النظر عن أوقات اليسر أو العسر الاقتصادي. ولئن كان تحقيق أهداف التنمية المستدامة بمقدوره أن يساعد على مكافحة الاتجار بالجنس، فإن مشكلة الإتجار لن يتسنى حلها بمجرد القضاء على الفقر. وبالمثل، للتعليم دور يؤديه، ولكنه يكون عديم الجدوى في الأوضاع المريعة التي يتعين فيها مثلا الاختيار بين الذهاب مع الخاطفين أو رفض مصاحبتهم ومواجهة الموت، أو البقاء رهن الأسر، أو التعرض للتعذيب.

٧١ - وأردف قائلا إن النساء المؤهلات العاملات في الشرطة وإنفاذ القانون هن الوحيدات اللاتي يمتلكن القدرة على حل مشكلة الاتجار بالنساء والفتيات. وذكّر بأن الرئيس دوتيرتي أحال، خلال الفترة التي قضاها في منصب عمدة مدينة دافاو، قضايا الجرائم المتصلة بالجنس وضحاياها إلى ضابطات الشرطة لمعالجتها. وهكذا أُحرز تقدم أسرع في معالجة القضايا وتقلصت فرص إعادة الإيذاء. وأوضح أن المرأة تتبنى موقفا فريدا: فهي تمنح المواساة التي يحتاجها الضحايا وهي كذلك توقد الغضب الذي يدفع عجلة العدالة إلى الدوران.

٧٢ - وشدد على أن من المهم تعقب المتجرين وزبائنهم وملاحقتهم بأي وسيلة ضرورية، مع مراعاة قانون حقوق الإنسان والقانون الدولي. وينبغي حبس الجناة في أقفاص صغيرة، مثلما عاملوا ضحاياهم، ومنعهم من إلحاق مزيد من الأذى بالمجتمع.

٧٣ - وقال إن وفد بلده يعكف على تيسير إعداد مشروع قرار بشأن مكافحة الاتجار بالنساء والفتيات ويتطلع إلى المشاركة البناءة في هذه المسألة.

٧٤ - **السيد مهد ناصر** (ماليزيا): قال إن بلده أحرز تقدما ملحوظا في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، بسبل منها اعتماد السياسة الوطنية المتعلقة بالمرأة لعام ١٩٨٩ وخطة العمل للنهوض بالمرأة للفترة ٢٠١٠-٢٠١٥. وأشار إلى أن عدة تدابير

اتُّخذت لتشجيع النساء على العودة إلى القوة العاملة، مثل تنفيذ البرامج المهنية، ورصد منح لمراكز رعاية الأطفال في مكان العمل، وتمديد إجازة الأمومة، وتطبيق ترتيبات عمل مرنة. وأضاف أن الحكومة صدقت أيضا على العديد من الاتفاقات الدولية، مثل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وبرنامج عمل القاهرة، وإعلان وبرنامج عمل بيجين، مما يدل على الالتزام بكفالة حماية حقوق النساء والفتيات.

٧٥ - ومضى يقول إن نجاحا قابلا للقياس تحقق من حيث مشاركة المرأة في القوى العاملة الوطنية واحتلالها مناصب إدارية عليا، وذلك في الوظائف العامة وفي مجالس إدارة الشركات المسجلة من بين مجالات أخرى. وانتُخبت أول نائبة لرئيس وزراء ماليزيا في أيار/مايو ٢٠١٨، وعُينت امرأة ماليزية مديرة تنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية.

٧٦ - وختم بالقول إن ماليزيا ستواصل مناصرة قضية النهوض بالمرأة، سواء في نطاق أولوياتها الإنمائية الوطنية أم في سياق خطة عام ٢٠٣٠.

٧٧ - **السيد ليغويا** (ملاوي): قال إن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة هما من المجالات ذات الأولوية في خطة التنمية الوطنية، وما برحت الحكومة تنفذ، بدعم من رئيس ملاوي، الذي هو أيضا من مؤيدي مبادرة ”الرجل نصير المرأة“، مبادرات ترمي إلى تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية للنساء والفتيات. وتشمل تلك المبادرات برنامجاً لإعادة إلحاق الشابات بالمدارس، وتعديل الدستور من أجل رفع الحد الأدنى لسن الزواج إلى ١٨ سنة، وبناء دور إيواء ومرافق صحية للفتيات، ووضع استراتيجية وطنية لوضع حد لزواج الأطفال. وأشار إلى أن سياسات تعميم مراعاة المنظور الجنساني، أدت إلى ارتفاع عدد الطالبات في مؤسسات التعليم العالي من ٥ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى ٤٨ في المائة في عام ٢٠١٦. وأكد أن الحكومة تدرك أن الاستثمار في تعليم الفتيات سيوفر لهن فرصا اقتصادية أفضل ويساعد على تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وأشار، فيما يتعلق بالزراعة وإنتاج الغذائي، إلى أن الحكومة عدلت قانون الأراضي لعام ٢٠١٦ لمنح المرأة الحق في امتلاك الأراضي وكفالة حيازتها لها، وأضاف أنها تشجع المبادرات الرامية إلى توفير خدمات الادخار والقروض للنساء الفقيرات.

٧٨ - ولئن كان عدد النساء اللاتي يشغلن مناصب تتعلق بصنع القرار في الخدمة المدنية قد شهد ارتفاعا كبيرا، فإن المرأة لا تزال ممثلة تمثيلا ناقصا في ملاوي. ولذا فإن الحكومة، إضافة إلى تنفيذ القوانين والسياسات المتعلقة بالمسائل الجنسانية، تتخذ تدابير ترمي إلى زيادة عدد النساء اللاتي يشاركن في البرلمان والحكومات المحلية.

٧٩ - **السيدة بريزريني** (ألبانيا): قالت إن نظام الحصص وجهود التوعية أسفرا عن زيادة تمثيل المرأة في البرلمان إلى ٢٨ في المائة، بعد الانتخابات الوطنية التي أجريت في حزيران/يونيه ٢٠١٧. وبالإضافة إلى ذلك، تشكل النساء ٥٠ في المائة من أعضاء حكومة بلدها، وتتولى كثيرات منهن حقائب وزارية بالغة الأهمية مثل الدفاع والعدل. وفيما يتعلق بتعميم مراعاة المنظور الجنساني، نوهت بأن ٢٥ برنامجاً للميزانية، تُعنى بها عشر وزارات تنفيذية وتغطي الفترة ٢٠١٩-٢٠٢١، تتضمن مؤشرات مالية ومؤشرات أداء رئيسية ذات صلة بها تراعي المنظور الجنساني.

٨٠ - واستطردت قائلة إن الشبكة الوطنية لعضوات المجالس المحلية قد أُنشئت على الصعيد المحلي كي تحشد كل تحالفات عضوات المجالس المحلية للعمل في إطار خطة مشتركة من أجل المرأة. وتتراوح نسبة مشاركة الإناث على مستوى المجلس البلدي بين ٣٥ و ٤٠ في المائة، والهدف هو زيادتها إلى ٥٠ في المائة في الانتخابات المحلية لعام ٢٠١٩. وأوضحت أن النساء يشكلن ١٥ في المائة من رؤساء البلديات في جميع أنحاء البلد. ووضعت أكبر ثلاث بلديات في ألبانيا خطة عمل محلية بشأن المساواة بين الجنسين لتنفيذ الميثاق الأوروبي للمساواة بين المرأة والرجل في الحياة المحلية.

٨١ - وقالت إن حكومة بلدها اتخذت تدابير لتعزيز إطارها التشريعي والمؤسسي المتعلق بالمساواة بين الجنسين وعدم التمييز، وتحسين رصد المكاتب العامة ومساءلتها فيما يتعلق بالمرأة والعنف الجنساني. وعملا على زيادة كفاءة الإطار القانوني لمكافحة العنف الجنساني، لن يُمنح عفو لمرتكبي العنف الجنساني. وأفادت بأنه يجري، علاوة على ذلك، وبمساعدة هيئة الأمم المتحدة للمرأة، تنفيذ برنامج لتدريب المعلمين على الصعيد الوطني للتصدي للعنف الجنساني في ضوء المسؤوليات الوطنية الجديدة المسندة إلى المؤسسات التعليمية في أعقاب التغييرات الأخيرة التي أدخلت على القانون المتعلق بتدابير مكافحة العنف في العلاقات الأسرية.

٨٢ - وقالت إن ألبانيا اعتمدت في آونة قريبة أول خطة عمل وطنية لها من أجل تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وقد استوحت هذه الخطة من الكلمة التي ألقاها مؤخرا رئيس لجنة نوبل النرويجية وورد

فيها أنه: ”لا يمكن إيجاد عالم أكثر سلما إلا إذا تم الاعتراف بحقوق المرأة الأساسية وأمنها وتوفير الحماية لها في وقت الحرب“.

٨٣ - **السيدة فيفيس بالمانا** (أندورا): قالت إن التعليم وإن كان حق من حقوق الإنسان، فإن النساء يمثلن ٦١ في المائة من جميع الأميين على الصعيد العالمي. وسيتوقف تحقيق أهداف التنمية المستدامة إلى حد كبير على طريقة تعليم الفتيات والنساء. وأكدت على الأهمية البالغة للقضاء على القوالب النمطية من خلال التعليم، والتصدي للعنف ضد المرأة، والقضاء على التمييز ضدها في الأطر التشريعية. وأضافت أن التعليم في أندورا يتسم بالتنوع ويخلو من القوالب النمطية الجنسانية.

٨٤ - وفي إطار الجهود الوطنية المبذولة لتعزيز المساواة بين الجنسين، أنشئ فريق مخصص لدعم النساء اللاتي يتعرضن للعنف الجنساني واتخاذ إجراءات المتابعة. وبالإضافة إلى ذلك، تسنى من خلال عملية شاملة وتشاركية مدتها عامان اكتشاف حالات تمييز، ألحق أكثر من نصفها أضرارا بالنساء في أندورا. واستنادا إلى نتائج هذه العملية، قدم مشروع قانون بشأن المساواة في المعاملة وعدم التمييز يهدف إلى تعزيز مبدأ تعميم مراعاة المنظور الجنساني والمساواة بين الرجل والمرأة في التعويضات. ووضعت أيضا تدابير ملموسة لتنفيذ مشروع القانون، منها إنشاء مرصد للمساواة.

٨٥ - وأعربت عن رغبة أندورا في أن تسهم في برامج التعاون التي تركز على إدماج المرأة من خلال التعليم والتدريب. ووصفت التقدم المحرز في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ بأنه ظل بطيئا حتى الآن. واستدركت قائلة إن التعليم وإعمال حقوق الإنسان وإدماج منظور جنساني ومنع التمييز وإساءة معاملة المرأة، أمور تنهض كلها بدور مهم في هذا الصدد.

٨٦ - **السيد كومارا** (غينيا): قال إن التجربة أثبتت أن المجتمعات التي منحت للمرأة دورا مهما قد حققت تقدما كبيرا نحو التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ولذلك فإن من المؤسف أن تظل المرأة هي الضحية الرئيسية للفقر، وتغير المناخ، والأشكال المتكررة من العنف والتمييز. وأضاف أن المرأة تبوأت مكانة بارزة في تاريخ غينيا، وأن غينيا كانت من أوائل البلدان التي صدقت على الصكوك القانونية الدولية المتعلقة بالنهوض بالمرأة وتمكينها. وأشار إلى أن رئيس بلده قد نوه، لدى إعلانه أن ولايته الثانية ستركز على النساء والفتيات في غينيا، بأن التنمية المستدامة لا يمكن تحقيقها دون مشاركة المرأة. وعلى الرغم من وجود عدد قليل من النساء في الحكومة، فإن المرأة تشغل مناصب مالية وإدارية رئيسية.

٨٧ - وأكد على أهمية التعليم والاستفادة من الموارد المالية وتحقيق السلامة البدنية في النهوض بالمرأة وتمكينها. وأشار إلى أن الحكومة قامت ببناء وتجهيز مراكز للتمكين في المدن الرئيسية في البلد، وشيدت أكثر من ٤ ٠٠٠ فصل دراسي في المناطق الريفية، وقدمت منحا دراسية للفتيات المتفوقات. وأنشئت صناديق مشتركة للنساء في البلديات الخمس التابعة لكوناكري وفي ٢٧ محافظة في غينيا، وتعمل مؤسسات التمويل البالغ الصغر على تعزيز مباشرة المرأة للأعمال الحرة.

٨٨ - وفي مجال الرعاية الصحية، نفذت السلطات استراتيجية وطنية محدثة تتضمن تدابير بشأن الحد من وفيات الأمهات والمواليد والرضع والأطفال، وعلاج النساء المصابات بناسور الولادة، ورعاية ضحايا العنف الجنساني. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات عديدة، منها مكافحة تأثير التقاليد والمعتقدات وتوفير المزيد من فرص الاستفادة من التكنولوجيا وإرساء مناخ يسوده السلام.

٨٩ - **السيدة محمد** (إثيوبيا): قالت إن حكومة بلدها جعلت تمكين المرأة من الأولويات. وفي الواقع، فإن النهوض بالمرأة والطفل يشكل إحدى ركائز خطة النمو والتحول الثانية، التي صممت لكفالة ملكية المرأة للأراضي، وحصولها على الائتمانات وغيرها من الأصول الثابتة. وذكرت أن مراعاة المنظور الجنساني قد عُممت في المجالات الأخرى للخطة وأن حكومة بلدها تعمل على كفالة المساواة بين الجنسين في التعليم والعمالة، وتعزيز فرص الحصول على خدمات وحقوق الصحة الإنجابية، والقضاء على العنف ضد النساء والأطفال، وزيادة مشاركة المرأة على أعلى مستويات صنع القرار السياسي.

٩٠ - وقد نُفذت خطة استراتيجية للتصدي المتكامل والمتعدد القطاعات للعنف ضد المرأة والطفل، تركز على آليات الوقاية والحماية والتصدي. وبالإضافة إلى ذلك، أدرجت وزارة شؤون المرأة والطفل مؤشرات تتعلق بالحد من العنف في خطة الفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠.

٩١ - ومضت قائلة إن حكومة بلدها جددت الالتزامات في مؤتمر قمة الفتاة لعام ٢٠١٤ بإنهاء تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث وزواج الأطفال بحلول عام ٢٠٢٥. وأدى الإطار القانوني والسياساتي وحشد الدعم السياسي الرفيع المستوى إلى انخفاض نسبة ممارسة تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث من ٥٦ في المائة إلى ٢٣ في المائة وانخفاض نسبة زواج الأطفال من ٢١ في المائة إلى ٨ في المائة

في عام ٢٠١٦. واتخذت أيضا إجراءات للقضاء على ناسور الولادة من خلال زيادة الوعي بضرورة منع الزواج المبكر وتوسيع نطاق مراكز العلاج الطبي لتمتد إلى الولايات الإقليمية التسع.

٩٢ - وأشارت إلى أن الاتجار بالأشخاص أمر يحظره الدستور والقانون الجنائي المنقح. كما اعتمدت إثيوبيا إعلانا لمنع وقمع الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين، وأنشأت الشرطة الاتحادية قسما للتحقيق في الجرائم المتعلقة بالاتجار بالبشر والمخدرات.

٩٣ - ولئن كانت الإنجازات التي تحققت في مجال النهوض بالمرأة تستحق أن يُحتفى بها، فلا تزال هناك فجوات شاسعة وتحديات هائلة، منها الأعراف والمواقف الاجتماعية المتجذرة والافتقار إلى البيانات المصنفة والموارد والقدرات.

٩٤ - **السيدة فروموليرت** (تايلند): قالت إنه لما كان النهوض بالمرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين يتسمان بأهمية مركزية لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، فإن الالتزامات المتعلقة بتمكين المرأة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي يجب أن تنفذ على نحو أكثر شمولا ومنهجية.

٩٥ - وأشارت إلى أن الجهود الرامية إلى تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في تايلند تُبذل من جانب الحكومة، ومن جانب الجهات الأخرى صاحبة المصلحة مثل القطاع الخاص والمجتمع المدني والشباب، ومن جانب عدد متزايد من الرجال وذلك بسبل منها حملة ''الرجل نصير المرأة'' (HeforShe). وسيعالج المشروع الرابع للخطة الوطنية لحقوق الإنسان للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٣ طائفة واسعة من المسائل، وسيُوسع نطاقه أيضا ليشمل حقوق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين.

٩٦ - وكثفت الحكومة جهودها الرامية إلى القضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة، وعلى وجه الخصوص الاستجابة لمن يواجهن أشكالا متعددة ومتداخلة من التمييز ومن يعانين من أوضاع معقدة، مثل السجينات. وفي هذا السياق، قالت إن وفد بلدها يشعر بالفخر إذ يلاحظ أن قواعد الأمم المتحدة لمعاملة السجينات والتدابير غير الاحتجازية للمجرمات، التي تعرف أيضا باسم قواعد بانكوك، باتت تنفذ في جميع أنحاء العالم.

٩٧ - وأكدت أن التمكين الاقتصادي عنصر لا غنى عنه للتنمية المستدامة، وأن الاعتبارات الجنسانية يجب ألا تعوق الوصول إلى فرص الأعمال التجارية. وتمثل المشتغلات بالأعمال الحرة ٤٧ في المائة من مجموع أصحاب الأعمال في تايلند، وستواصل الحكومة تيسير إمكانية استفادة المشتغلات بالأعمال الحرة على الصعيد الوطني من التمويل وتكنولوجيا الشركات الناشئة.

٩٨ - وقد أُعتمدت تدابير ومبادئ توجيهية وطنية بشأن المرأة والسلام والأمن، تشمل دور المرأة باعتبارها من عناصر التغيير في معالجة الصراعات السياسية والاجتماعية على الصعيدين المحلي والدولي. وتخدم العسكريات والشرطيات التايلنديات حاليا في ثلاث من عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في الخارج، ويشكلن ٢٤ في المائة من جميع موظفي حفظ السلام التايلنديين على الصعيد العالمي.

البيانات المدلى بها في إطار ممارسة حق الرد

٩٩ - **السيد فوروموتو** (اليابان): رد على البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في الجلسة التاسعة للجنة، فقال إن الادعاءات التي سيقت خاطئة من حيث الوقائع ولا أساس لها من الصحة. وعلى مدى أكثر من ٧٠ عاما، دأبت اليابان على احترام الديمقراطية وحقوق الإنسان، وأسهمت في سلام وازدهار منطقة آسيا والمحيط الهادئ والمجتمع الدولي ككل. وقال إن اليابان وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ينبغي لهما أن يجلبا السلام الحقيقي إلى شمال شرق آسيا عن طريق التغلب على انعدام الثقة المتبادل وتعميق تعاون كل منهما مع الأخرى. وأعرب عن رغبة اليابان في أن تتشاطر هذا النهج، ودعا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى السعي معا من أجل مستقبل مشرق. وقال إن ذلك البلد إذا استمر في إثارة نفس المسائل، فإن وفد بلده لن يستخدم الحق في الرد لتكرار موقفه، ولكن ذلك لن يعني أنه يوافق على موقف جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

١٠٠ - **السيد لي جويل** (جمهورية كوريا): رد على البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في الجلسة التاسعة، فقال إن العاملات الكوريات الشماليات الاثنتي عشرة المشار إليهن قد فررن إلى جمهورية كورية بمحض إرادتهن ويتمتعن بالحرية الكاملة باعتبارهن مواطنات كوريات. وأضاف أن السلطة المختصة في جمهورية كوريا تعكف على استعراض الادعاءات الأخيرة. وأعرب عن أمل حكومة بلده في أن تصبح حرية التنقل بين الكوريتين ممكنة عاجلا وليس آجلا، مما سيؤدي إلى التغلب على القيود الناجمة عن تقسيم شبه الجزيرة الكورية وتخفيف الآلام التي تعاني منها الأسر

المنفصلة. وقال إن حكومة بلده لن تدخر جهدا من أجل حل المسائل الإنسانية من خلال التنفيذ الأمين لإعلان بانمونجوم لتحقيق السلام والازدهار وإعادة توحيد شبه الجزيرة الكورية وإعلان بيونغ يانغ المشترك الصادر في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨.

١٠١ - **السيد ري سونغ شول** (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية): قال إن الجرائم البشعة التي ارتكبتها اليابان أثناء الحرب العالمية الثانية لم يتم الاعتراف بها رسميا أو التعويض عنها على النحو الواجب. ودون الاعتراف أو التعويض، لا يمكن أن يكون هناك مستقبل مشرق لليابان ولن يحدث أي تحسن في العلاقات بين البلدين. وأضاف أن اليابان حاولت التملص من جرائمها السابقة وحاولت أيضا تجنب اتخاذ إجراء رسمي للاعتراف بها أو الاعتذار عنها أو تقديم تعويض عنها. وأشار إلى أن الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية لا تسقط بالتقادم.

١٠٢ - وفيما يتعلق بالنساء الاثنتي عشرة المختطفات من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بمن فيهن السيدة كيم ريون هوي، قال إن الحقائق تتكشف بمرور الأيام. وأضاف أن أسر النساء تنتظر عودتهن بفارغ الصبر وأن جميع النساء يرغبن في العودة إلى وطنهم في كنف ذويهم. وأكد أن إعلان بانمونجوم وإعلان بيونغ يانغ المشترك يدعوان إلى إنهاء عقود طويلة من الانقسام والمواجهة بين كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية، ويدعوان البلدين إلى السعي نحو المصالحة الوطنية والوحدة والسلام والازدهار وإعادة التوحيد.

رفعت الجلسة الساعة ١٧:٥٥.